قرارات مجلس الجامعة

واستطاع المجلس تجاوز مسألة انسحاب الوفد السوري من الجلسة الافتتاحية، وناقش، باستفاضة، الاساليب الكفيلة بالمساعدة لوقف الحرب ضد المخيمات الفلسطينية. وقد وافق المجلس على مشروع القرار الذي اعدته لجنة الصياغة المكونة من ممثلي اربع دول اعضاء، هي: الامارات، الجزائر، الكويت، تونس، بالاضافة الى الامين العام للجامعة، بشأن معالجة الاوضاع حول المخيمات الفلسطينية. ودعا المشروع الى الوقف الشامل والفوري لاطلاق النار وفك الحصار عن المخيمات الفلسطينية والانسحاب الفوري للقوات المحاصرة من المناطق المحيطة بالمخيمات والدعوة الى اطلاق سراح جميع المعتقلين والتقيد باحترام قواعد المروءة العربية وتسهيل مهمة الصليب الاحمر الدولي وبعثات الهلال الاحمر لدخول المخيمات من اجل نقل الجرحى وتأمين سلامتهم وتقديم المساعدات الطبية، الى جانب اعادة المهجرين الى بيوتهم ومخيماتهم وتقديم المعونة العاجلة لهم.

واكد المجلس انه يوكل الى الامانة العامة البحث عن وسائل ايصال المعونات الغذائية لسكان المخيمات ومناشدة السلطات اللبنانية التعاون والتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية في الشؤون المتعلقة بالوجود الفلسطيني وسلامته، وذلك انطلاقاً من ميثاق الجامعة العربية وقرارات مؤتمرات القمة. واكد المجلس الالتزام بالمسؤولية العربية القومية والتاريخية التي تفرض على الاسرة العربية دعم لبنان ومساندته للحيلولة دون استمرار تفجير الاوضاع فيه وتوفير الضمانات اللازمة لصيانة سيادته. وكلف المجلس الامين العام للجامعة الاتصال مع الاطراف المعنية لضمان وقف اطلاق النار وفصل المتنازعين والمساعدة على اقرار الامن، ودعوة الامين العام الى تقديم تقرير حول تنفيذ هذا القرار الى مجلس الجامعة الذي سيعود الى الانعقاد يوم ١٩٨٥/٦/٢٤ للاطلاع على ما تم اتخاذه من اجراءات، ولضمان تنفيذ القرارات العربية الصادرة عن هذا الاجتماع (السفير، ١٩٨٥/٦/١٠).

وعلى هامش اجتماعات المجلس، تلا وزير خارجية المغرب، عبد اللطيف الفيلالي، على الوفود نص برقية من العاهل المغربي، الملك الحسن الثاني، «يقترح فيها عقد قمة عربية طارئة تخصص لمناقشة القضية الفلسطينية، لانها القضية الوحيدة المنزهة عن كل اعتبارات ثانوية، ولهذا فان عقد القمة، وبسرعة، شيء ضروري، وحكم التاريخ علينا وحكم شعوبنا ايضاً، منوط بالجدية التي سنتناول بها هذا الموضوع». وطبقا لمصادر الجامعة العربية، فان عدة وفود عربية ابدت موافقتها الفورية على دعوة المغرب، وهي وفود السعودية والاردن وتونس والمغرب والعراق وجيبوتي وموريتانيا واليمن الشمالي ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما وافقت الكويت وليبيا والسودان على الدعوة من حيث المبدأ، وطلبت الرجوع الى قياداتها لاخذ الموافقة النهائية. واكدت هذه المصادر ان جدول اعمال القمة المقترحة سيحدد لدى انعقاد مجلس الجامعة ثانية يوم ١٩٨٥/٦/٢٤ (النهار، ١٩٨٥/٦/١٠).

وكما كان متوقعاً، اكدت حركة (امل) وسوريا تحفظهما على قرارات مجلس الجامعة العربية. ففيما يتعلق بموقف (امل)، هاجم نبيه بري مجلس الجامعة وتساءل: «اين كان هذا الحرص على الفلسطينيين العام ١٩٨٢؟ واين كان هذا الحرص على اللبنانيين عندما حوصرت بيروت؟» ولفت انظار الدول العربية الى ان جبهة الجنوب مفتوحة في حال اتخاذ العرب لقرار القتال ضد اسرائيل وفق خطة عربية (المصدر نفسه).

اما فيما يتعلق بالتحفظ السوري على قرارات مجلس الجامعة العربية، قالت الاذاعة السورية، في تعليق لها يوم ١٩٨٥/٦/٩، «ان الهدف الاخطر لاجتماع مجلس الجامعة العربية هو عندما يكون سابقة يستند اليها الملك حسين في خطواته التالية، وهو الدعوة الى عقد قمة عربية تأخذ على عاتقها مباركة خطواته للدخول في مفاوضات مع اسرائيل، تكون مقنعة بدعم الاكثرية العربية المعتدلة»، وتابعت: «ان سوريا ذهبت الى الجامعة العربية لكشف المؤامرة على لبنان، وما احداث المخيمات الا سحابة دخان لتغطية التحركات الاستسلامية الهادفة الى تصفية قضية فلسطين وفق اتفاقات كامب ديفيد واتفاق عمان بين حسين وعرفات» (السفير، ١٩٨٥/٦/١٠).

ورغم التحفظات السورية واللبنانية على اجتماع ومقررات مجلس الجامعة العربية، اتخذت بعض الدول العربية مواقف مؤيدة لمضمون المقررات لجهة ادانتها لحرب (امل) المدعومة سورياً ضد المخيمات الفلسطينية وتأييد عقد قمة عربية طارئة بناء على طلب المغرب. وفي هذا الصدد، صرح طارق عزيز، وزير الخارجية العراقي، في تونس، بان بلاده تقف الى جانب